مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

إنجازات جديدة يسجّلها الأمن العام في أكثر من مجال العميد الرامي: هدفنا الوصول إلى مديريّة عصريّة

تتواصل انجازات المديرية العامة للأمن العام على أكثر من صعيد، ومرد ذلك الى قيادة حكيمة وحسن سير متابعة المهام المناطة بها. يوما بعد يوم، تسجل المديرية تقدما على صعيد ادارة مجالات عملها، متسلحة بدعم واداء راق للمدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير، وبالتفاني الذي يظهره كبار ضباطها وعناصرها في مختلف المجالات

في العام 2025، حققت المديرية اكثر من انجاز في معظم المكاتب والدوائر التابعة لها. في هذا السياق، تحدثت "الامن العام" الى نائب المدير العام للأمن العام ورئيس مكتب المدير العام في المديرية العامة للأمن العام العميد رمزي الرامي.

■ كيف تتوزع مراكز الامن العام في المناطق اللبنانية؟

□ تتوزع على ثلاث مجموعات: الادارة المركزية الموجودة في قطاع منطقة العدلية - المتحف، وفيها يقوم المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير بمهامه، وتضم مكاتب المساعدين والاستشاريين وعددها 10، كما أن هناك دوائر تتصل بهذه المكاتب. اما بالنسبة الى مراكز الامن العام، فلدينا دوائر ومراكز اقليمية. الدوائر موزعة على صعيد محافظات اي دوائر بيروت، البقاع، بعلبك-الهرمل، الشمال وعكار، الجنوب والنبطية. كل محافظة تضم دائرة إقليمية، وفي كل دائرة هناك مراكز مخصصة لخدمة المواطنين لجهة استقبال الطلبات، وهذه المراكز موزعة على صعيد اقضية بشكل عام. ويضم كل قضاء مركزا او مركزين، بحسب الكثافة السكانية في القضاء، علما انه لدينا كمجموع 54 مركزا. هناك ايضا دوائر حدودية، منها مطار الرئيس رفيق الحريري الدولي وهو دائرة حدودية أساسية، ومرفأ بيروت ويعد دائرة كما المطار الى جانب مراكز حدودية تعد مراكز صغيرة. لدينا المراكز البحرية حيث المرافىء الصغيرة، وهناك عسكريون من الامن العام موجودون فيها كمرافىء طرابلس، صيدا، صور وشاطىء العبدة. ثمة مراكز على الشواطىء واخرى حدودية منتشرة على طول الحدود، مهمتها خدمة الوافدين الى لبنان الذين يأتون من منطقة الشمال. لدينا مركز العبودية فضلا عن مركزي العريضة والبقيعة. هناك مركز جوسيه في منطقة القاع وهو مركز الرائد الشهيد روجيه جريج، وليس هناك مراكز حدودية بين جوسيه والمصنع بسبب وجود منطقة جبلية وعرة، وفي المصنع لدينا مركز حدودي. أما مركز مطربة الذي كان موجودا في البقاع اساسا، فأقفل بسبب الاحداث بعد سقوط النظام السوري السابق.

■ هل تأثرت مراكز الامن العام بفعل العدوان؟

□ بالطبع، هناك الكثير من المراكز التي تأثرت بفعل العدوان، ولا يزال هناك مراكز لا تعمل لأنها موجودة في منطقة معرضة لاعتداء مباشر، او تم تدميرها كليا، او في منطقة تقع تحت سيطرة العدو الاسرائيلي. هناك مراكز تأثرت واعدنا ترميمها وأضحت جاهزة للعمل، وهي تعمل فصليا. ثمة مراكز اخرى تأثرت، وهي مراكز حدودية قمنا بترميمها، لكنها غير قابلة للعمل، لأن الجهة المقابلة لها اي سوريا لم تقدم على اي عمل من جهتها. مركزا تبنين والطيبة في محافظة الجنوب خارج العمل بفعل الدمار الذي لحق بهما، لكن هناك عناصر من الامن العام ما زالوا موجودين فيهما ويقومون بحراستهما وصيانتهما. لم نترك اي مركز، حتى عندما كان يتعرض للقصف، ولم نغادر مراكز الناقورة الحدودي والطيبة وتبنين في ذروة القصف. صحيح اننا لم نعد قادرين على استقبال المواطنين، لكننا اتخذنا تدابير وقائية وقمنا بحماية العسكريين والداتا واجهزة الكومبيوتر والسلاح والسيارات رغم اننا خسرنا البعض منها، انما المهم اننا لم نترك أي مركز ولم نخسر شهداء. لقد صمد العسكريون في مراكزهم طيلة فترة العدوان، لكنهم اضطروا ان يمكثوا في الحفر التي اقاموها عند اشتداد القصف، وبعد انتهاء القصف عادوا الى هذه المراكز. هناك مراكز قصفت وعادت الى العمل، فمركز بنت جبيل تم قصفه وتدميره، واعدنا ترميمه واستأنفنا العمل فيه حيث يستقبل حاليا المواطنين. مركز شبعا تأثر واعدناه الى العمل، اما مركزا النبطية وجباع فتعرضا للقصف، وكذلك الامر بالنسبة الى مركز شمسطار حيث تحطم الزجاج فيه. كذلك تعرض مركز الشهيد حدرج في الضاحية الجنوبية للقصف مرتين، فقمنا في المرة الاولى بترميمه ثم عاد وتضرر بفعل عدوان حصل لبناء قريب منه وقد تحطم الزجاج ورممناه مرتين، وهو حاليا في الخدمة. ثمة مراكز حدودية دمرت ايضا، فمركز البقيعة دمر بشكل كامل واعدنا بناءه ليصبح جاهزا للخدمة، لكننا غير قادرين على العمل فيه لأن الجسر الذي يعبر خلاله المواطنون من سوريا واليها لا يزال غير آمن بفعل العدوان الاسرائيلي. من جهتنا، نحن جاهزون لترميم الجسر، في حين ان الجهة السورية لا تزال غير جاهزة لذلك، ومن المتعارف عليه انه جسر حدودي ويقتضي التنسيق في شأنه بيننا وبين الجهة المقابلة. هناك لجنة مشتركة لهذه الغاية تضم وزارتي الاشغال في لبنان وسوريا، ونحن في عدادها. مركز العريضة تعرض للقصف ايضا وتأثر بالعدوان الاسرائيلي، فعملنا على ترميمه واعادته الى الخدمة، لكننا اقفلناه حاليا لأن جسر عبور المشاة والآليات أصبح غير صالح بفعل الشتاء والعواصف.

نائب المدير العام للأمن العام ورئيس مكتب المدير العام العميد رمزي الرامي.

■ بالنسبة الى ضبط المعابر غير الشرعية، كيف يتم هذا الامر؟

□ هذا الملف اساسا هو من مهمة الاجهزة الامنية الاخرى وتحديدا الجيش. نحن مسؤولون عن المعابر الشرعية والنقاط التي يتم فيها تمركز عناصر الامن العام. اكرر ان هذه المعابر غير الشرعية لا تقع ضمن مسؤوليتنا. هناك لجان مشتركة بين لبنان وسوريا في شأن المعابر غير الشرعية وللحدود برمتها، وثمة تنسيق لبناني - سوري في هذا المجال. نحن موجودون، وهناك ضابط ارتباط في هذه اللجان كي نبقى على اطلاع بشأن صورة الوضع والقرارات التي تصدر. إذ أن أي قرار حول الحدود غير الشرعية، سينعكس على المراكز الحدودية الشرعية. من هنا، لا بد من البقاء على اطلاع والمشاركة في القرار الذي يصدر، انما بالنسبة الى عمليات الانتشار والحماية وضبط الحدود، فهي ليست من مسؤوليتنا بل من مسؤولية الجيش اللبناني.

■ ما هي انجازات الامن العام على مستوى المكاتب، الجنسية، جوازات السفر والشؤون الادارية والقانونية؟

> **لم نترك اي مركز في ذروة القصف الإسرائيلي وهناك مراكز تضررت واعدنا ترميمها**

□ بالنسبة الى الانجازات التي تم تحقيقها في مكتب شؤون الجنسية والجوازات - دائرة الفئات الخاصة خلال العام الماضي، فقد تم تسهيل وثائق السفر للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتسريع اصدارها المقيمين منهم في لبنان او في الخارج وتسهيل اصدار اقامات وجوازات المرور لفئة قيد الدرس ومكتومي القيد، وتم طباعة وثائق السفر في مركز الاصدار البيومتري وبلغ عدد الجوازات اللبنانية: 291859، والجوازات الديبلوماسية: 397، جوازات المرور: 628، جوازات خاصة: 602، في حين بلغ عدد وثائق السفر للاجئين الفلسطينيين: 18010، والاقامات السنوية: 179560. في دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، جرى اعداد تعليمات شاملة بعنوان: اصول التعاطي والتحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص، باتت في المراحل النهائية. وهي من التعليمات الاولى التي ستصدر في الامن العام، مع تحديث تعليمات لم الشمل الى جانب استمرار دعم مشاريع اعادة التوطين التي تنظم عبر UNHCR و IOM وبعض الممرات الانسانية من دون تأخير لأي رحلة. وكان الامن العام قد عمل ضمن دائرة جوازات السفر على معالجة ما يقارب 15 الف طلب جواز مكسور. وفي شعبة السمات، تمكن المواطن من التقدم بطلب سمة "المستعجل" (زيارة - عائلي او عمل)، في المركز الاقليمي التابع لسكنه، بعد ان كان ذلك محصورا في دائرة العلاقات العامة. على صعيد عمل العرب والاجانب، تم اجراء تسوية الاوضاع على الحدود مباشرة ومن دون رسوم تأخير، او اتخاذ تدابير ادارية واعفاء رعايا دول مجلس التعاون الخليجي من موجب حيازة اقامة سنوية عند تقديمهم طلبات سمات دخول واقامات لعمال وعاملات في الخدمة المنزلية على كفالته، على ان يكونوا مالكي عقارات سكنية في لبنان وزيادة انواع طلبات الاقامات التي يمكن تقديمها في مراكز شركة ليبان بوست، وامكان استقبال طلبات اقامات مستعجلة في المراكز الاقليمية واعادة العمل بمنح اقامات، استنادا الى افادات مصرفية وضبط اوضاع اليد العاملة السورية في لبنان (تسوية اوضاع السوريين). اضافة الى تسوية اوضاع العاملات والعاملين الاجانب المخالفين لنظام الاقامة في لبنان، وتحديث آلية ترحيل المواطنين اللبنانيين من الخارج، بحيث تطلب من البعثات اللبنانية ارسال نسخة من كتاب الترحيل عبر البريد الالكتروني. بالنسبة الى الانجازات على صعيد الشؤون الادارية، فمنذ ان أصبح اللواء شقير على رأس المديرية العامة للأمن العام وضع نظرة لمستقبل المديرية لعام 2025 فيما خص الامور الواجب القيام بها، ومن ضمن هذه النظرة تحقيق انجازات على ◄

◄ مستوى الشؤون الادارية واللوجستية. كل ما خطط له المدير العام للأمن العام تحقق لجهة العتاد وغيره، وجرى ترميم المباني والمنشآت وكل ما له علاقة بتجهيزات المكاتب ولباس العسكر، كذلك فيما خص المصاعد ضمن المباني والشؤون الصحية. المباني كما ذكرت تشهد اعادة تأهيل لا سيما المبنى رقم 1 في منطقة العدلية ومركز البقيعة، كما جرى استحداث مركز بيروت. كذلك خضعت سيارات الأمن العام لورشة تأهيل وتصليح، وتمت اعادتها الى الخدمة. اما اجهزة الكومبيوتر وآلات الطباعة، فجرت صيانتها أيضا. في الشق المتعلق بالشؤون الادارية، حصلت قفزة نوعية كبيرة وهناك نظرة الى العام 2026، حيث سيتم استكمال ما بدأنا به، وسنعمل على بناء مركز حدودي جديد في المصنع وتطوير المراكز التابعة للأمن العام والتجهيزات في المطار. على صعيد دائرة الشؤون القانونية، تمت معالجة الدعاوى الواردة من مجلس شورى الدولة والإخبارات المقدمة في حق المديرية أو أي من عناصرها، وزيادة نسبة ابداءات الرأي حيث من الواضح وقوف المديرية على الوضع القانوني بكل عمل تقوم به.

■ ماذا بالنسبة الى الدائرة الصحية؟

□ يولي الأمن العام اهمية كبرى للوضع الصحي لعناصره وعائلاتهم الذين يستفيدون من الطبابة الخاصة بالامن العام. بدأ هذا الاهتمام في عهد اللواء ابراهيم واستكمل في عهد اللواء البيسري، ويتواصل هذا الاهتمام حاليا في عهد اللواء شقير، وقد تم ادخال تعديلات وتحسينات اضافية. نحن نرصد مبلغا مرتفعا من اجل ملف الصحة، حيث يستفيد العسكريون من خدمة مركزية في العيادات في مركز الأمن العام، وتحديدا في دائرة الشؤون الصحية. تأثرنا بالأزمة المالية التي مرت على لبنان، لكننا نعمل على اعادة الامور الى ما كانت عليه قبل الازمة. لقد تم تطويع اطباء اسنان وصحة عامة وصيادلة.

ملف ضبط المعابر غير الشرعية من مهمة الجيش اللبناني

الشأن الصحي بالنسبة الينا مقدس، علما ان المستشفيات في لبنان تبدي حماسة للتعاقد معنا بسبب التزام المديرية العامة للأمن العام بالتعهدات المالية وتعاطيها الراقي مع المستشفيات، اذ ما من ديون مترتبة علينا. فحتى في ذروة الازمة، كانت مستحقات المستشفيات تصل في الوقت المحدد، وفي عهد اللواء شقير تم دفع كل المستحقات الى شركات الادوية والمستشفيات.

■ ماذا عن موضوع المكننة داخل المديرية؟

□ لدى تسلم اللواء شقير مهامه، عمل على تطوير مكتب شؤون المكننة، وهذا الامر مكلف ويستدعي عملا متواصلا ويوميا بسبب التطور التكنولوجي اليومي. بدأنا في اعادة تأهيل وتحديث ما لدينا. قمنا بشراء برمجيات جديدة للحدود والمراكز وتم تركيبها، وخلال شهرين تدخل حيز التطبيق. وستكون هناك منصة رقمية تتيح للمواطن عبر بطاقة هويته الحصول على رقم وانجاز معاملاته من منزله. في العام المقبل، سنعمد الى انجاز جواز السفر الجديد البوليكربونات poly carbonate المعتمد عالميا، وهو حاليا آخر تكنولوجيا في عالم الجوازات من حيث صعوبة تزويره لاحتوائه على خصوصيات امنية تسهل استعماله، والاعتماد عليه كوثيقة تنقل آمنة.

■ الى ماذا يتطلع الامن العام بعد الورشة التي قام بها؟

□ نحن نتطلع الى معهد تدريب خاص بالأمن العام وقد أصبح على قاب قوسين من افتتاحه، حيث سيخضع ضباطنا والرتباء والمفتشون الى التدريب قبل تخرجهم منه. تم بناء المعهد في منطقة الدامور، ونحن في صدد تجهيزه من نواحي المكننة والمكاتب والاتصالات. كذلك نتطلع الى جواز سفر لبناني مثالي وبرنامج حدود مثالي يتم فيه تسجيل دخول المواطنين ومغادرتهم بصورة آمنة وسريعة. كما نسعى الى الارتقاء بالخدمات التي نقدمها نحو الافضل لتكون المديرية مديرية حديثة عصرية تواكب التطور العالمي.